المطبوعة المطبوعة على المذاهب الأربعة





تشجير أهم الكتب الفقهية المطبوعة على المذاهب الأربعة

إعداد:

باسل بن عبد الله الفوزان

balfozan@hotmail.com

تقديم

الشيخ العلامة:

الشيخ العلامة:

عبد الله بن عبد العزيز العقيل عبد العزيز بن عبد الله الراجحي





التاريخ ٨ ١ ٨ (لاغ

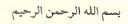
عَبِين بِن عِبُ العزيز بن عَقيل العَقيل

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد: فقد اطلعت على الرسالة التي ألفها الشيخ باسل بن عبد الله الفوزان (تشجير أهم الكتب الفقهية المطبوعة على المذاهب الأربعة) فوجدتها مفيدة في بابها، حيث سهل على طلاب العلم بمختلف مذاهبهم فوجدتها مفيدة في بابها، حيث سهل على طلاب العلم بمختلف مذاهبهم معرفة أهم الكتب المعتمدة في مذاهبهم، كما ألمح إلى ذكر شيء من نظمها وشروحها، مع تعريف موجز بأهمها، واتبع في ذلك طريقة التشجير التي توضح المقصود وتسهله، وقد زين بحثه بمقدمة ذكر فيها قواعد مهمة جمعها من كتب أهل العلم يحسن للمتفقه معرفتها والإلمام بها، وإني أنصح إخواني وأبنائي الطلاب بقراءته والاستفادة منه، فهو جيد في بابه. وكتبه الفقير إلى الله: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل العقيل، حامدا لله، مصليا مسلما على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعيا

الرياض - ص . ب ٩٤٦٩١ - الرمز البريدي ١١٦١٤ - المملكة العربية السعودية - هاتف ٩٤٦٩١٠٣ - فاكس ٢٨٢٧٠١٢









الرقم: ١٠٨٦م ك/٢١/٧

التاريخ: ١٤٣١/٧/٥

الموضوع: تقديم لكتاب تشجير أهم الكتب الفقهية...

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين والمرسلين وإمام المتقين وصفوته من الخلق أجمعين وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد؟ ؟

فقد قرأت البحث الموسوم بـ (تشجير أهم الكتب الفقهية المطبوعة على المذاهب الأربعة)؛ إعداد أبي عبدالله باسل بن عبدالله الفوزان.

فألقيت البحث مفيداً في بابه، يستفيد منه طالب العلم في تقريب الكتب المطبوعة في المذاهب الأربعة قربها المعد في هذا التشجير للباحث؛ فهي أمامه وبين يديه.

لذا أوصى بنشره رجاء أن ينفع الله به.

أسأل الله أن يثيب مؤلفه ويرزقنا وإياه الإخلاص في العمل والصدق في القول، وأن يجعلنا من دعاة الحق وأنصاره وحماة شريعة الله والذابين عن دينه وعن نبيه والمهتدين بهديه، والعاملين بكتابه وسنة نبيه، وأن يثبتنا على دينه القويم وصراطه المستقيم إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم وبارك على عبدالله ورسوله وخيرته من خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه

W W W . S H - R A J H I . C O M

هاتف: ٤٤٥٥٩٩٥ فاكس: ٤٤٥٥١٤٦ ص.ب ٢٤٥٩٦٠ الرياض ٢٤٥٩٦٠ الم





الحمد لله ربِّ العالمين، حمدًا يَلِيق بجلاله وعظيم سلطانه، ثم الصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمًّا بعدُ:

فإنَّ من عظمة شريعة الإسلام الخالدة ألها صالحةً لكلِّ زمان ومكان، محقِّقة لمقاصد حسان، عليها أُقِيمت الملَّة ورُسِمت الشريعة، رافعة لكلِّ حرجٍ ومشقَّة، متمثّلة في حفظ: الدين، والنفس، والعِرض، والمال، والعقل، مبنيَّة على رعاية المصالح وتَكثِيرها، ودرء المفاسد وتَقلِيلها، ثم مْن حفْظ العليم القدير أن قيَّض الله لها مَن يحرسها ويَرعاها حقَّ رعايتها، تحمُّلاً وتبليعًا واستِنباطًا؛ قال – تعالى –: {بَلْ هُوَ يَحرسها ويَرعاها حقَّ رعايتها، تحمُّلاً وتبليعًا واستِنباطًا؛ قال – تعالى –: {بَلْ هُوَ النَّاتُ فِي صُدُورِ النَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ} [العنكبوت: ٤٤]، وقال – صلَّى الله عليه وسلَّم – فيما يُروَى عنه: ((يَحمِلُ هذا العلمَ من كلِّ خلفٍ عدولُه))(١). وحَتَّ على حِفْظِ العلم وتَبلِيعه للناس؛ فقال – صلَّى الله عليه وسلَّم –: ((نضَّر وحَتَّ على حِفْظِ العلم وتَبلِيعه للناس؛ فقال – صلَّى الله عليه وسلَّم –: ((نضَّر منه الله امرأً سمع مِنَّا حديثًا فحَفِظَه حتى يبلِّعه غيره، فرُبَّ حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه))(١).

⁽٢) رواه الترمذي من حديث أبان عن أبيه عن زيد بن ثابت، وفي الباب عن ابن مسعود ومعاذ وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس، ويشهَد لمعنى الحديث ما رواه البخاري في صحيحه برقم(1) كتاب العلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم"رب مبلغ أوعى من سامع"من حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال – صلَّى الله عليه وسلّم –: ((..ليبلّغ الشاهد الغائب، فإنَّ الشاهد عسى أن يبلّغ مَن هو أوعى له منه)).



⁽١) رواه البيهقي (٩/١٠) بلفظ: ((يرثُ هذا العلم...))، وابن وضَّاح في "التحذير من البِدَع" باب اتِّقاء البِدَع من حديث عبدالرحمن العذري، وقد ضعَّفه جمعٌ من أهل العلم؛ كالدارقطني وغيره، وعلَّق الذهبي على رواية البيهقي بأنَّ سندَها مُنقَطِع، وحكَم عليه الإمام أحمد بالصحَّة، والحديث له شواهد، راجع: "التمهيد"؛ لابن عبدالبر (٧/١).



حتى أصبَح التشريع الإسلامي بعد وفاة المصطفى – صلَّى الله عليه وسلَّم ومُقتَدِ هِذه نوراً مبيناً وسراجاً مستقيماً يهتدي ها كلَّ مسلم مُتَبِع ومُتاَسِّ ومُقتَدِ هِذه الشريعة، ثم إنَّ مِن هذا النور المبين ذلكم التراث الزاخِر الذي ورثه الفقه الإسلامي للأجيال من لدن عهد الصحابة مروراً بالتابعين وأتباعهم إلى الآخر، ودون التشعُّب في الحديث فإنَّ هذا يُدرِكه ويَلمَسه مَن له أدني علم بواقع الحياة اليومَ من كثرة كتب الفقه، متونًا وشروحًا، ومنظومات وحواشي، مطبوعةً كانت المومَ من كثرة كتب الفقه، متونًا وشروحًا، ومنظومات وحواشي، مطبوعةً كانت له – خصوصاً من مُتَاخِّري فُقهاء المذاهب – أنْ عادت بعض شروحهم ألغازًا له – خصوصاً من مُتَاخِّري فُقهاء المذاهب – أنْ عادت بعض شروحهم ألغازًا لأصولها السهلة، وتصرُّفًا في نصوص أقوال أنمَّتهم وفتاواهم، حتى اختلطَتْ بعضها ببعض، وأدهى منه تعصَّبٌ مَقِيت أبعَدَهم عن النَّفْع المنشود الذي راموا تأليف كتبهم لأجله، وهو معرفة الحلال والحرام المقتبَس من الأصلَيْن العظيمَيْن: الكتاب والسنَّة، قال ابن القيِّم – رحمه الله –: "فالمتأخِّرون يتصرَّفون في نصوص الأتمَّة، ويبنوها على ما لم يكن لأصحاها ببال، ولا جرَى لهم في مقال، ويَتَناقَله الأنمَّة، ويبنوها على ما لم يكن لأصحاها ببال، ولا جرَى لهم في مقال، ويَتَناقَله بعضهم عن بعض".

ثم قال: "ولا يحلُّ أن ينسب إلى إمامه القول، ويُطلق عليه أنَّه قول بمجرَّد ما يَراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالَعها من كلام المنتسبين إليه، فإنَّه قد اختلطت أقوال الأئمَّة وفتاواهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراهم، فليس كلُّ ما في كتبهم منصوصًا عن الأئمَّة؛ بل كثيرٌ منهم يخرج على فتاواهم، وكثيرٌ منهم أفتوا به بلفظه أو بمعناه، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يقول: هذا قول فلان ومذهبه إلا أن يعلم يقينًا بلفظه أو مذهبه إلا أن يعلم يقينًا . ا.هـ.



⁽١) راجع جامع الشروح والحواشي لعبدالله الحبشي ٣ج وكشف الظنون لحاجي خليفة(ط.دار الفكر(١٢٨٠/٢).

⁽۲) "الطرق الحكمية" (۲/۸۰۲).



لذا؛ وثمًّا سبق كان لزامًا على المتفقّه معرفة كتب الفقهاء؛ أصولها وشروحها ونظمها، وكذلك معرفة الكتب المعتمدة في كلِّ مذهب، وخصوصًا المطبوعة منها، فكان هذا البحث، والذي أرجو أن يُسهِّل على طالب العلم معرفة هذه الكتب، بإبراز شروحها ونظمها على هيئة تشجير (1)، مع تعريف مُوجَز لأهمِّ هذه الكتب وأجود طبعاها (٢).

وقبل الخِتام أُشِيرُ إلى مسائل أحسبها مهمّةً لرائم الفقه من تلكم الكتب:
المسألة الأولى: أهميَّة الاعتِنَاء بالأحكام الفقهيَّة من كتاب الله وسنَّة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم - استنباطًا وتدبُّرًا وتأمُّلاً، "ثم إنَّ الأصلَ الأخْذُ بالنصِّ عند
ظهوره، لا سيَّما من كتاب الله - سبحانه - وسنة رسول الله صلى الله هليه
وسلم، فيسقط معه كلُّ اجتهاد أو قياس أو تقليد"(٣)، وعليهما - أي: الكتاب
والسنَّة - مَدارُ المذاهب كلها، ومن النقص حقًا على الفقيه أن يَبدأ عند
الاستِدلال بالأدنى دون الأعلى، ولأهميَّة هذا الأمر صنَّف جمعٌ من العُلَماء كتبًا في

⁽٣) المدخل المفصل للشيخ بكر أبوزيد (٧٨/١) بتصرف يسير، والكتاب نفيس في بابه فراجعه.



⁽١) التشجير: بمعنى رسم سلسلة شروح وحواشي الكتب المبسوطة على شكل مشجر، وهي إحدى طرق علماء الأنساب المعروفة في تدوين الأنساب، على خلاف عند بعضهم في طريقة التشجير من البطن الأسفل إلى الأعلى أو العكس فراجعه في مظانه...، والمقصد زيادة التوضيح وتسهيله على طالب العلم، راجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة "شجر"

⁽٢) عملي لا يعدو كونه تشجيرًا لهذه الكتب وهي المرحلة الأولى لهذا البحث يعقبها بإذن الله تعريف لهذه الكتب مع أجود طبعاتها، والفضل لله أوَّلاً وأخيرًا، ثم لمشايخي الفُضَلاء، وأحصُّ منهم الشيخ حمد بن عبدالله الجمعة سدَّده الله، وأحسن إليه على حسن توجيهه وتصويبه، واستفدت كذلك من كتاب الشيخ المحقق عبدالعزيز بن قاسم "الدليل إلى المتون العلمية" رفع الله قدره، والشكر موصول للشيخين العلامة عبدالله العقيل والعلامة عبدالعزيز الراجحي على حسن ظنهما وتقديمهما للبحث، وقد اقتصرت على المطبوع دون المخطوط ليسهل على طالب العلم معرفة وتميز هذه الكتب، وقد نشير إلى المخطوط للحاجة.



ذلك، وأولوا آيات الأحكام مزيد عناية واهتمام؛ كــ"أحكام القرآن"؛ للجصاص الحنفي، و"أحكام القرآن"؛ للجصاص الحنفي، و"أحكام القرآن"؛ لأبي بكر ابن العربي المالكي، و"أحكام القرآن"؛ لالكياالهراسي الشافعي، وغيرهم كثير (١).

المسألة الثانية: الاعتناء بفقه السّلَف في القرون المفضّلة، لا سيّما فقه الصحابة؛ فهم الذين شَهِدُوا التريل، وهم أعلَمُ الناس كذلك بناسخ القرآن ومنسوخه، ومُحكّمه ومتشابهه، وأعلَمُ الناس بوجوه اللغة والبلاغة، وأدرَكُ الناس لقرائن الحال وما خفي من النصّ، وهم أمّنةٌ لأمّة محمد – صلّى الله عليه وسلّم -(7) بسداد رأيهم وقوَّة فهمهم، مع ما هم عليه من حُسْنِ الاتّباع والدّيانة، والإجماع إجماعهم، ومَن بعدَهم تَبعٌ لهم(7) لا سيّما المُكثِرين منهم؛ كعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعائشة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر – رضي الله عنهم – وكان من الذين نشرُوا العلم في الأمّة؛ كأصحاب ابن عمر – رضي الله عنهم – وكان من الذين نشرُوا العلم في الأمّة؛ كأصحاب ابن مسعود، وأصحاب ابن عباس، وأصحاب هؤلاء الأربعة"(٤)، يقول ابن القيّم – رحمه الله –: "فعلم الناس عامّة من أصحاب هؤلاء الأربعة"(٤)، فعلم أهل مكّة من ابن عباس، وعلم أهل العراق من ابن مسعود، وأهل المدينة علمهم من زيد بن ثابت وابن عمر.

⁽٣) كما ذكر ذلك الإمام أحمد _ رحمه الله_راجع "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (1 1).



⁽١) راجع كتاب: "تفاسير آيات الأحكام ومناهجها"؛ للدكتور على العبيد.

⁽٢) إشارة لما جاء في "صحيح مسلم" برقم (٢٠٧/٨) (٢٠٧/٨) باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عنه عليه وسلم أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة من حديث أبي بردة عن أبيه – رضي الله عنه – أنَّ النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – قال: ((النجوم أمَنَةٌ للسماء؛ فإذا ذهبَت النجوم أتى السماء ما تُوعَد، وأنا أمَنَةٌ لأصحابي؛ فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يُوعَدون، وأصحابي أمَنَةٌ لأمَّتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتى أمَّتى ما يُوعَدون)).



قال ابن خلدون في "مقدمته": "ثم إنَّ الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فُتيا، ولا كان الدين يُؤخَذ من جميعهم؛ وإنما كان ذلك مُختصًّا بالحامِلين للقرآن، العارِفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه، وسائر دلالته بما تلقوه من النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – أو مُمَّن سمعه منهم من عليتهم"(١).

وقد قال ابن القيم رحمه الله: "والذين حفظت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم _ مائة ونيف وثلاثون نفساً، مابين رجل وامراء" (٢) وينبَغِي كذلك الاعتِناء بفقه تلامِيذهم وطبقاهم - خصوصًا عند الترجيح بين الأدلّة - لا سيّما أهل مكة والمدينة؛ فسعيد بن المسيب حامل لواء أهل المدينة، وكذلك عروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وأبو بكر بن عبدالرحمن بن حارث وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وأمّا أهل مكة من تلاميذ ابن عباس، فعطاء بن أبي رباح وطاوس بن كيسان ومجاهد وعكرمة، وأمّا أهل العراق فهم: علقمة والنخعي والأسود بن يزيد والحسن البصري...

ثم من الأهميَّة بمكان الاعتناء بما اختصَّ به بعضهم في فقه بعض المسائل؛ كعطاء في الحج، وسعيد بن المسيب في الأقضية والحدود وأحكام البيوع، وإبراهيم النخعي في أحكام الصلاة... وهكذا^(٣).

وأقوال الصحابة وتابِعِيهم منثورةً في كتب أهل العلم، فدونَك "مصنَّف ابن أبي شيبة" و "مُصنَّف عبدالرزاق"، و "معرفة السنن والآثار" و "السنن الكبرى"؛

⁽٣) بل إنَّ بعض كتب الفقهاء قد امتازَتْ واختصَّت ببعض الأبواب والمسائل دون بعض؛ كقول الإمام أبي عبدالله محمد القصار المالكي شيخ الفتيا بفاس (ت١٠١٠): "توضَّأ بالرسالة، وصلِّ بالجلاب، وصُمُ بالتلقين، وزكِّ بابن الحاجب، وحجَّ بخليل، واقض بالمدوَّنة".



⁽١) "مقدمة ابن خلدون" (١/١) ")، الفصل السابع (علم الفقه وما يتبعه من الفرائض)، ومقصده - رحمه الله - أنَّ الصحابة مُتَبايِنون في الفقه في الدين...وإلا فكلهم عدول - رضيي الله عنهم أجمعين.

⁽٢)"إعلام الموقعين" (١/٠١).



للبيهقي، و"الموطأ"؛ لمالك، و"الأم"؛ للشافعي، و"الأوسط"؛ لابن المنذر، و"التمهيد" و"الاستذكار"؛ لابن عبدالبر.

المسألة الثالثة: الحذر من التعصُّب المَقِيت، والذي ادَّعاه بعضُهم بسدِّ باب الاجتهاد ووجوب التقليد، ورَحِمَ الله العلاَّمة الشوكاني إذ قال في ردِّه على دعوى سدِّ باب الاجتهاد ووجوب التقليد: "إنها رفعٌ للشريعة بأسرها ونسخٌ لها"(1).

والناس في هذا الباب - أي: باب التقليد - على ثلاثة أضرُب:

الضرب الأول: قوم دعوا لمذاهبهم وتعصّبوا لها، حتى قال بعضهم: "اللامذهبيّة هي قنطرة اللادينيَّة" وهذا غلو فاحش، حتى بلغ الحال إلى أنَّ الحنفي المتعصّب لا يصلّي خلف الشافعي، ولا يزوِّجه، وأنَّه عنده بمترلة الذميِّ، أو كقول أبي الحسن الكرخي من الحنفيَّة: "كلُّ آيةٍ تُخالِف ما عليه أصحابُنا فهي مُؤوَّلة أو منسوخة، وكلُّ حديثٍ كذلك فهو مُؤوَّل أو منسوخ"(١).

وقال الحصكفي في مدح أبي حنيفة $^{(7)}$:

فَلَعْنَةُ رَبِّنَا أَعْدَادَ رَمْل = عَلَى مَنْ رَدَّ قَوْل أَبِي حَنيفَهُ

وقول قاضي دمشق محمد بن موسى الباساغوني الحنفي: "لو كان لي أمرٌ لأخذت الجزية من الشافعي"(٤).

وقول محمد بن إبراهيم البوشنجي - رحمه الله -:

وَإِنِّي حَيَاتِي شَافِعِيٌّ فَإِنْ أَمُتْ = فَتَوْصِيَتِي بَعْدِي بِأَنْ يَتَشَفَّعُوا (٥)



⁽١) راجع كتاب: "القول المفيد في أدلَّة الاجتهاد والتقليد"؛ للشوكاني.

⁽٢) "رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول"، طبعت ضمن كتاب: "تأسيس النظر"؛ لأبي زيد الدبوسي الحنفي.

⁽٣) مقدمة "الدر المختار"؛ للحصكفي، "شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي".

⁽٤) "ميزان الاعتدال" (٤/١٥).

 ⁽٥) "سير أعلام النبلاء" (١٠/٧٣/).



بل بلغ التعصُّب ببَعضِهم أنَّه زعَم أنَّ عيسى ابن مريم – عليه السلام – حين يترل يحكُم بالمذهب الحنفي، وقد أشار العلاَّمة محمد سعيد صقر في منظومته (١) لذلك فقال:

وَاعْجَبْ لِمَا قَالُوهُ مِنْ التَّعَصُّبِ أَنَّ الْمَسيحَ حَنَفِيُّ الْمَذْهَب

وأعجب من ذلك ما قاله الصاوي في "حاشيته على الجلالين" عند قول الله - تعالى -: {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءِ إِنِّي فَاعِلِّ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، قال: "ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافَقَ قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج من المذاهب الأربعة ضالٌ مُضِلٌ، وربما أدَّاه ذلك للكفر؛ لأنَّ الأخذ بظواهر الكتاب والسنَّة من أصول الكفر "(٢)؛

فلله ما أبعدَهم عن هدي السَّلَف، ولله درُّ ابن القيِّم إذ يقول: "فيالله العجب! ماتَتْ مذاهب أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمَّة الإسلام، وبطلت جملةً إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأئمَّة الفقهاء! وهل قال ذلك أحدٌ من الأئمَّة، أو دعا إليه، أو دلَّت عليه لفظة واحدة من كلامهم عليه؟!".

ثم قال: "ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيَّد بأحدٍ من الأئمَّة الأربعة بإجماع الأمَّة"(").

⁽٣) "إعلام الموقَّعين" (٣١/١) عند قوله: هل يلزم العامي أن يَتمَذهب ببعض المذاهب المعروفة؟ فراجعه؛ فقد أحسن وأجاد – رحمه الله تعالى.



⁽١) الموسومة بـــ "رسالة المهدي".

⁽٢) "حاشية الصاوي على تفسير الجلالين" (١٨/٣).



الضرب الثاني: قوم دعوا إلى نبذ التقليد، وعدم الأخد من الأئمَّة البتَّة، وعطَّلوا اجتهادات العُلَماء وآراءَهم وأقواهم، واعتَمَدُوا على فهومهم، قال الإمام أحمد – رحمه الله –: "... ومَن زعَم أنَّه لا يرى التقليد ولا يُقلِّد دينه أحدًا (أ)، فهو قول فاسق عند الله ورسوله – صلَّى الله عليه وسلَّم – إنما يُريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم والسنَّة، والتفرُّد بالرأي والكلام والبدعة والخلاف..."(١). وقال أيضًا: "الدالُّ اللهُ – عزَّ وجلَّ – والدليل القرآن، والمبيِّنُ الرسولُ – صلَّى الله عليه وسلَّم – والمستَدِلُّ أولو العلم، هذه قواعد الإسلام"(١). الضرب الثالث: وهم الأكثر – ولله الحمد – وهم ما عليه أهلُ الحديث والسنَّة، بأن عرَضُوا المذاهب على الكتاب والسنَّة، فما كان من حكم له دليلٌ قبلُوه، وما لم يكن له دليلٌ طرَحُوه، مع عدم تعصُّبهم، واحترامهم لأهل العلم، مُتمثّلين قولَ لم يكن له دليلٌ طرَحُوه، مع عدم تعصُّبهم، واحترامهم لأهل العلم، مُتمثّلين قولَ

كلِّ إمام مذهب: "إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي، قلت به أو لم أقل".

⁽٣) المرجع السابق..وانظر قريباً منه عن الإمام أحمد في"الفقيه والمتفقه"للخطيب البغدادي(٢/١٤)



⁽١) علق على هذه الجملة بعد قرأتنا عليه شيخنا الوالد عبدالعزيز الراجحي حفظه الله بقوله: "هذا إذا لم يكن من أهل الاجتهاد الذين لهم القدرة على استنباط الأحكام من النصوص، فإن كان لديه أهلية في النظر والاجتهاد فإنه يأخذ بما فهمه من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وما أدى إليه اجتهاده "أ.ه

⁽٢) "طبقات الحنابلة"؛ للقاضي أبي يعلى في ترجمة أحمد بن جعفر الإصطخري (١/٥٦)، وراجع كلام الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٨٦/١١)، و"تاريخ الإسلام"، حول إنكاره نسبة هذه الرسالة للإمام أحمد، لكن المعنى المراد صحيح "– والله أعلم.



ولله ما أحسَنَ ما قاله العلاَّمة محمد بن سعيد صقر المدني الحنفي؛ إذ قال في "منظومته":

وَقُوْلُ أَعْلاَمِ الْهُدَى لاَ يُعْمَلُ = بِقَوْلِنَا بِدُونِ نَصِّ يُقْبَلُ فِيهِ دَلِيلُ الأَخْذِ بِالْحَدِيثِ = وَذَاكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ فِيهِ دَلِيلُ الأَخْذِ بِالْحَدِيثِ = وَذَاكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الإِمَامُ = لاَ يَنْبَغِي لِمَنْ لَهُ إِسْلاَمُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الإِمَامُ = لاَ يَنْبَغِي لِمَنْ لَهُ إِسْلاَمُ أَخُذُ بِأَقُوالِي حَتَّى تُعْرَضَا = عَلَى الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ الْمُرْتَضَى وَمَالِكُ إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ = قَالَ وَقَدْ أَشَارَ نَحْوَ الْحُجْرَةِ كُولِ = وَمِنْهُ مَرْدُودٌ سِوَى الرَّسُولِ كُلُّ كَلاَمٍ مِنْهُ ذُو قَبُولِ = وَمِنْهُ مَرْدُودٌ سِوَى الرَّسُولِ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمُ = قَوْلِي مُخَالِفًا لِمَا رَوَيْتُمُ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمُ = قَوْلِي مُخَالِفًا لِمَا رَوَيْتُمُ

مِنَ الْحَدِيثِ فَاضْرِبُوا الجِدَارَا = بِقَوْلِيَ الْمُخَالِفِ الْأَخْبَارَا وَأَحْمَدُ قَالَ لَهُمْ لاَ تَكْتُبُوا = مَا قُلْتُهُ، بَلْ أَصْلُ ذَلِكَ اطْلُبُوا فَاصْمَعْ مَقَالاَتِ الْهُدَاةِ الأَرْبَعَهُ = وَاعْمَلْ بِهَا فَإِنَّ فِيهَا مَنْفَعَهُ فَاسْمَعْ مَقَالاَتِ الْهُدَاةِ الأَرْبَعَهُ = وَاعْمَلْ بِهَا فَإِنَّ فِيهَا مَنْفَعَهُ لَا يَكْتَفُونَ بِالنَّبِي لِقَمْعِهَا لِكُلِّ ذِي تَعَصَّبِ = وَالْمُنْصِفُونَ يَكْتَفُونَ بِالنَّبِي

المسألة الرابعة: الاعتِناء بالمعتَمَد من كتب المذاهب، والتنبُّه إلى تصرُّف بعض المتأخِّرين واجتهاداهم ممَّا يُخالِف أصحاب المذهب أصلاً؛ قال ابن القيِّم – رحمه الله – في ذمِّ ما أحدَثُه المتأخِّرون من الحِيَل: "والمتأخِّرون أحدَثُوا حِيَلاً لم يصحَّ القول بما من الأئمَّة، ونسَبُوها إلى الأئمَّة وهم مُخطِئون في نسبتها إليهِم، ولهم مع الأئمَّة موقفٌ بين يدي الله – عزَّ وجلَّ".





ثم قال: "... فكثيرًا ما يُحكَى عن الأئمَّة ما لا حقيقة له، وكثيرٌ من المسائل يخرِّجها بعض الأتباع على قاعدةٍ متبوعة، مع أنَّ ذلك الإمام لو رأَى أها تُفضِي إلى ذلك لما التزَمَها"(١).

و لمَّا ينبَغِي على المتفقِّه أن يقرأ هذه الكتب المعتَمَدة على شيخٍ مُتقِن، وقد قيل: "مَن كان شيخه كتابه، كان غلطه أكثر من صوابه".

المسألة الخامسة: الحذر من تتبع رُخص ونوادر وزَلاَّت العُلَماء من كتبهم وأقوالهم، فليس هذا من هدي السَّلَف، وقد نقَل غير واحد من العُلَماء الإجماع على تحريم ذلك، حكى الإجماع ابن حزم، وابن عبدالبر، وأبو الوليد الباجي، وابن الصلاح الشافعي، وابن النجار الحنبلي.

قال ابن القيِّم: "ومن المعلوم أنَّ المخوف في زلَّة العالم تقليده فيها؛ إذ لولا التقليد لم يخف من زلَّة العالِم على غيره، فإذا عرف ألها زلَّة لم يجز له أن يتبعه فيها باتِّفاق المسلمين، فإنَّه اتِّباع للخطأ على عمد"(٢).

وقال الذهبي – رحمه الله –: "مَن تتبَّع رُخَصَ المذاهب وزلاَّت المجتَهِدين، فقد رَقَّ دينُه" (٣).

وقال سليمان التيمي: "لو أخَذت برخصة كلِّ عالِم، اجتَمَع فيك الشرُّ كلُّه"(٤)، وتحذير السَّلَف في هذا الباب بيِّنُ ظاهِر لا يخفى، فراجعْهُ (٥).

⁽٥) وهذا ما نسمعه اليوم من كثرة الفتاوى الشاذة لدى البعض ممن لم يتأهل بعدُ للفتوى ولا هو من أهلها، تتبعاً لرخص العلماء وزلاهم، فنسأل الله أن يسلك بنا سبيل الأنبياء والمرسلين والله المستعان..



⁽١) فصل في الحيل من "إعلام الموقعين" (٢/١).

 ⁽٢) "إعلام الموقّعين" (١/١٧).

⁽٣) "سير أعلام النبلاء" (٨١/٨).

⁽٤) "حلية الأولياء" (٣٢/٣)، و"جامع بيان العلم وفضله" (٢٢/٢).



ونسأل الله أن يخلص نيَّاتنا وأعمالنا، وأن يجعَلَنا ثَمَّن يَعمَل بَمَدي الكتاب والسنَّة، وثمَّن يتَّبِع سنَّة النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – وأن يحشُرنا في زمرته، ويمنَّ علينا بمرافقته في الفردوس الأعلى من الجنَّة، وأن ينفع بَمَذا البحث إخواننا من طلاب العلم جميعاً (1) إنَّه سميع مجيب، وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وأحسنِ الظَّنَّ بها وحَسِّنِ فَجَلَّ مَنْ لا فيهِ عَيبٌ وَعَلاً ''

فَانظُرْ إليها نَظَرَ المُستَحسنِ وإنْ تَجدْ عَيبًا فَسدَّ الخَلَلا

(١)تنبيه:

(٢) البيتين لأبي محمد الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري في منظومته "ملحة الإعراب" توفي سنة (٦٠٥) انظر ترجمته الإعلام للزركلي (٥/٧٧).



١ - ذكَرتُ "الموطأ" وشروحه لأهميَّته في الباب وإن كان أصله كتاب حديث.

٣ – قد لا تخلو بعض الكتب الفقهية المذكورة من بعض الملاحظات والأخطاء العقدية فتنبه.

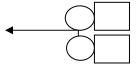
لا – قد استعجلتُ إظهارَ هذه المذكّرة على علاّقا وعيوبها؛ رغبةً لطلب بعض الإخوة، مُؤمِّلاً من إخواننا ومشايخنا تزويدَنا بالملاحظات لتدارُكِها في الإخراج النهائي – بإذن الله– مع ذكر تعريف لأهم هذه الكتب وأجود طبعاتها.



الرموز:

- اللون الأخضر: المنظومات.
 - اللون الأزرق: الحواشي.
- اللون الأصفر: أهم الكتب المعتَمَدة في المذهب، (ولا يعني بالضرورة أن غيرها غير معتمد).
- اللون البرتقالي: أمَّهات الكتب في المذهب، (وهي ضمنًا من الكتب المعتَمَدة في المذهب).
 - الحدود الحمراء: الكتب المخطوطة.

أي: إن هذا الكتاب جمَع بين هذين الكتابين



أي: إن هذا الكتاب اعتَمَد على هذين الكتابين في التأليف.



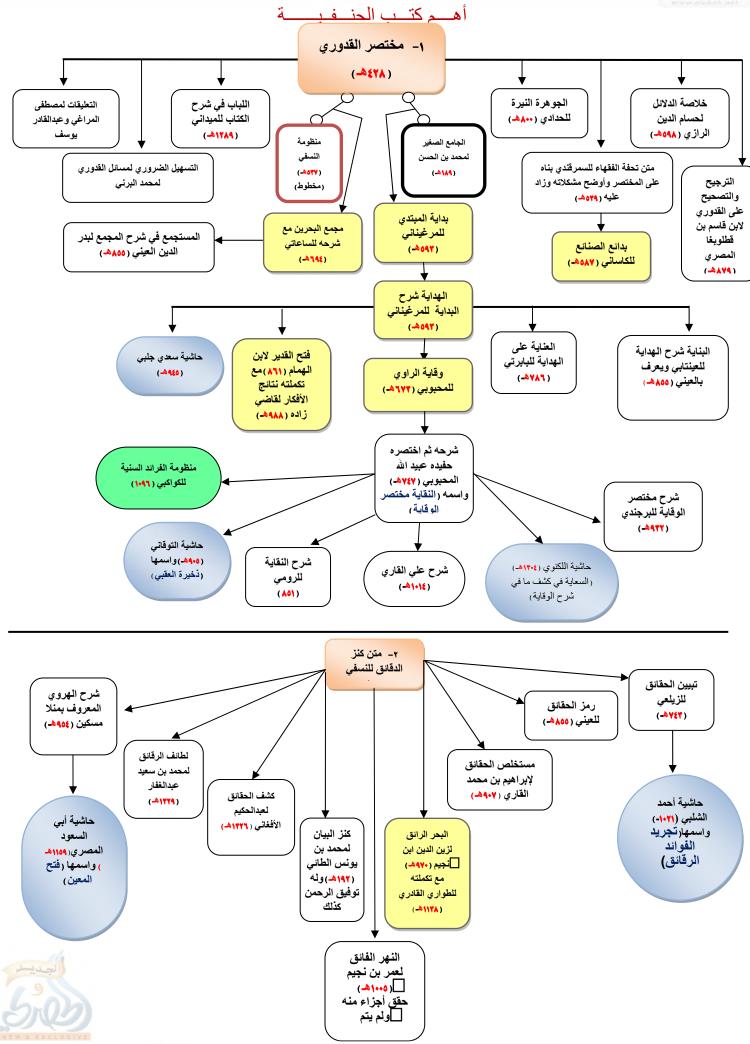












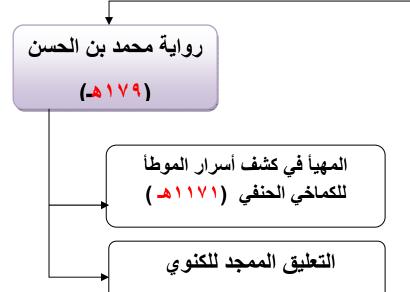






agiii www.alukah.net

(١) الموطأ للإمام مالك(١٧٩هـ)



رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢٣٤هـ)

التمهيد لابن عبدالبر (٦٣ ٤ هـ)

الاستذكار لابن عبدالبر (٢٣ ٤ هـ)

المنتقى للباجي (٤٧٤هـ)

القبس لأبي بكر ابن العربي (٣ ٤ ٥ هـ)

المسالك في شرح موطأ مالك لأبي بكر ابن العربي (٣ ٤ ٥ هـ)

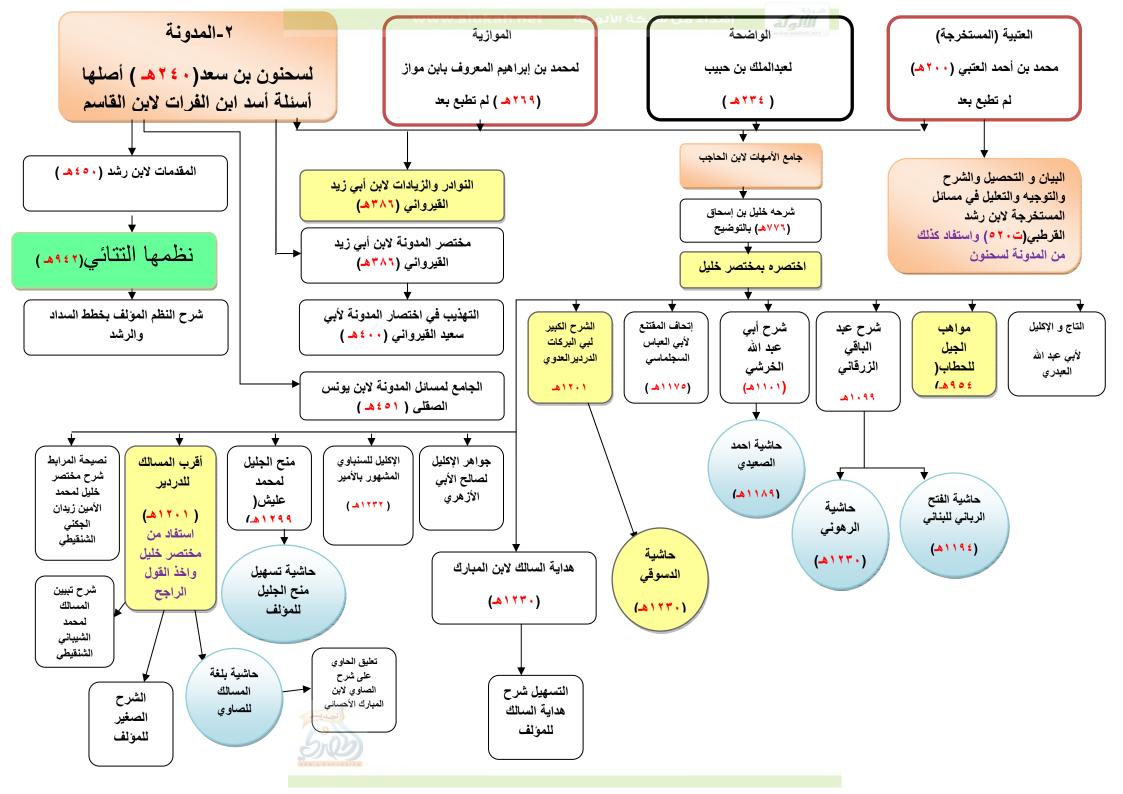
تنوير الحوالك للسيوطي (١١١هـ)

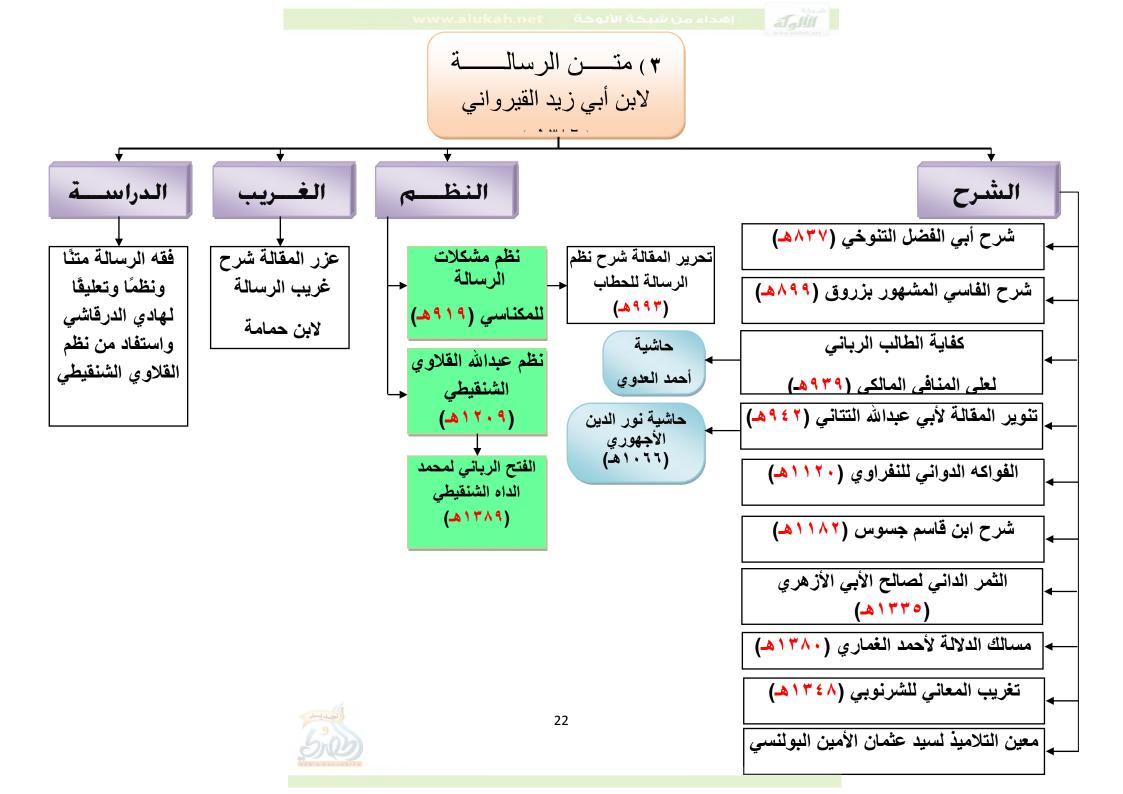
المسوى للدهلوي (۱۲۳۰هـ)

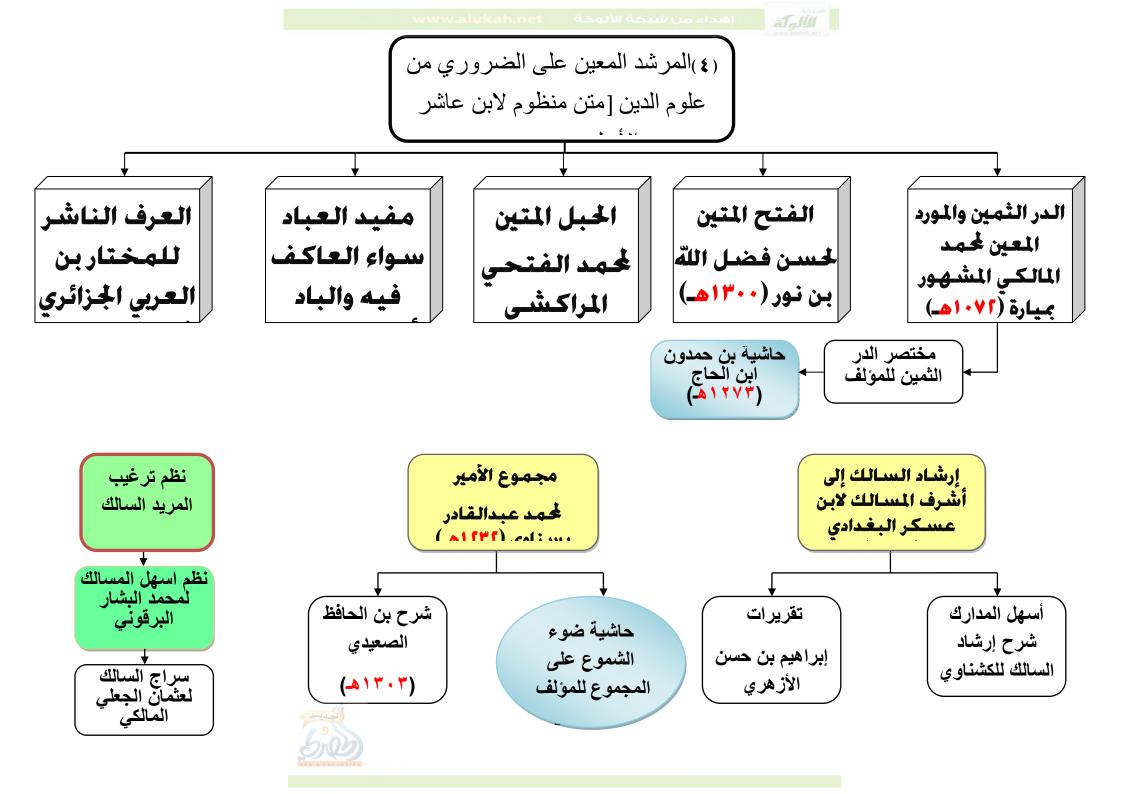
شرح الزرقاني (۱۱۲۶ هـ)

أوجزالمسالك للكاندهلوي (٢٠٤١هـ)





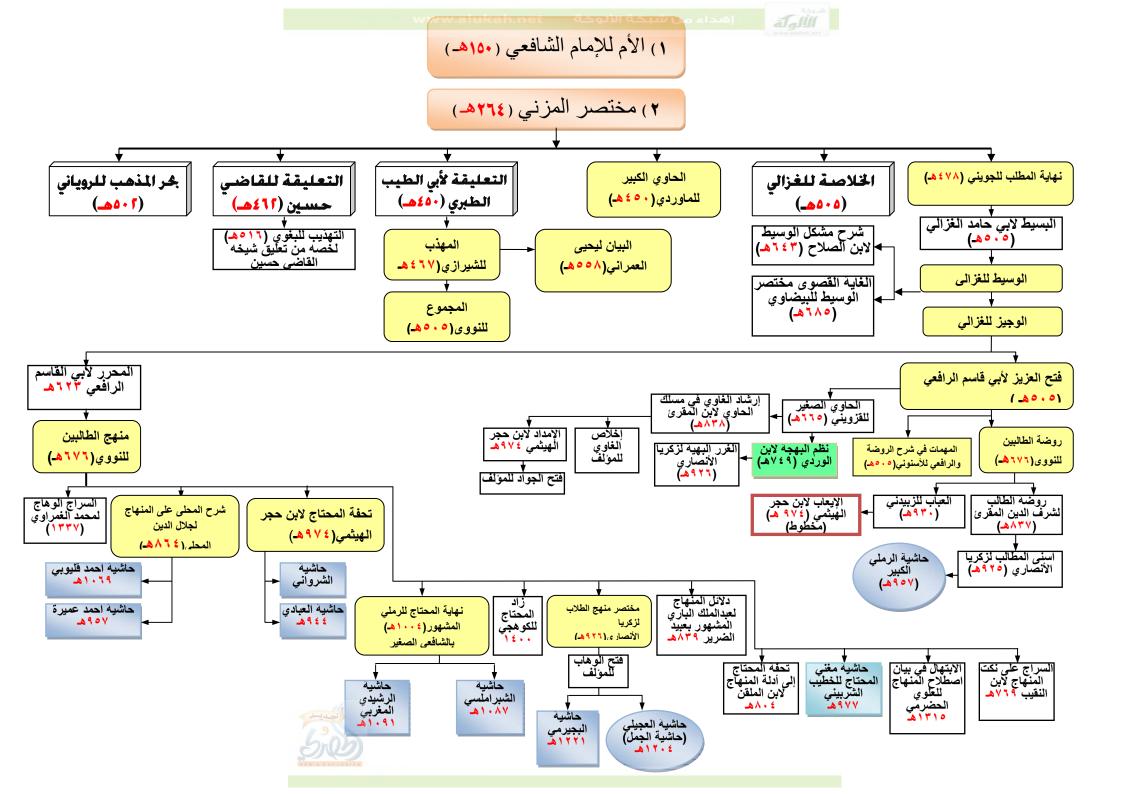






(ح) کتب (لشافعیة

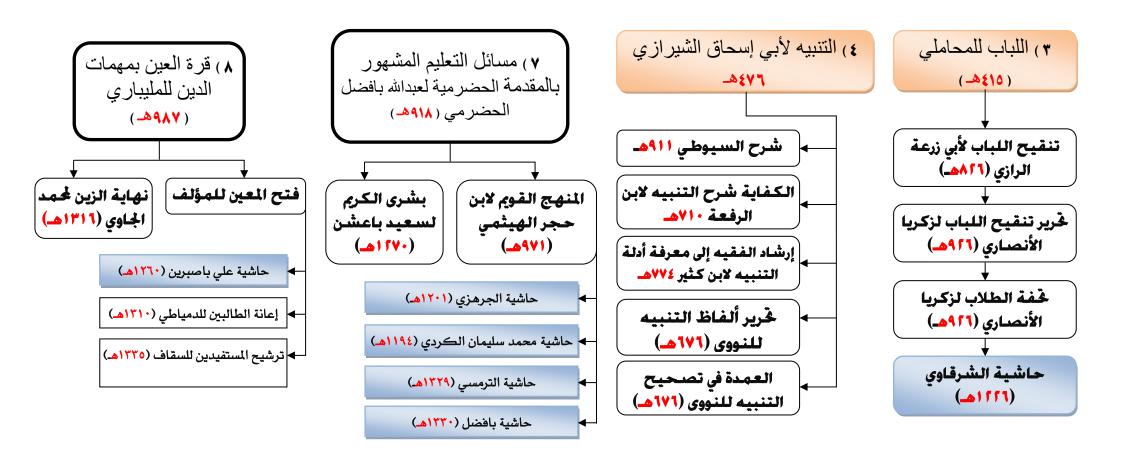












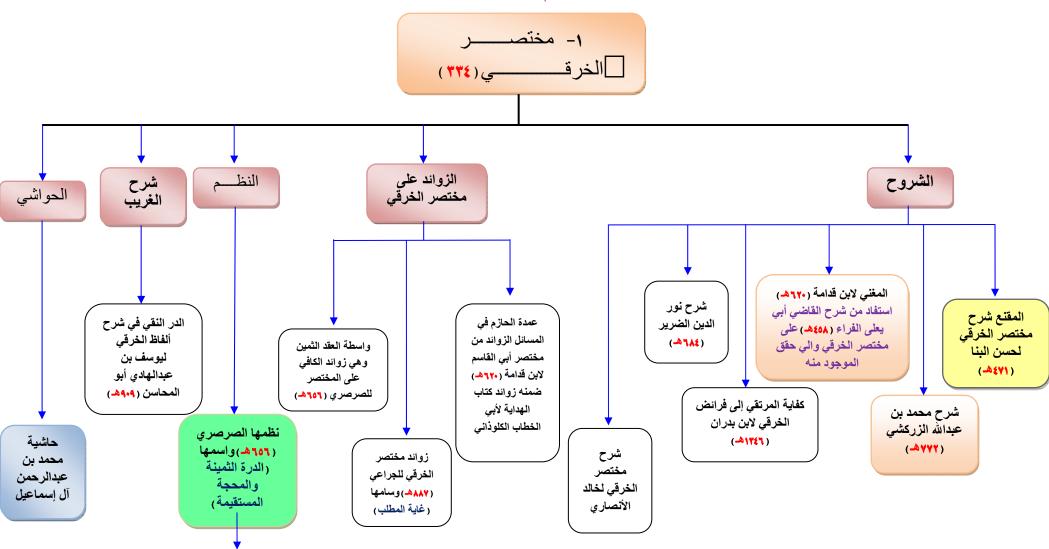








(د)أهم كتب الحنابلة





شرحها محمد أيوب التاذفي الحنفي (٧٠٥هـ)



